A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/570
19 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البنود ٩ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٢
من جدول الأعمال

المناقشة العامة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نص الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية ألبانيا في الدورة العادية الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو مع الامتنان تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٩ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

رد يوغوسلافيا على البيان الذي أدلى به في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وزير خارجية ألبانيا أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين

في الوقت الذي تكرس فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا كبيرة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم للأزمة القائمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، تلجأ ألبانيا إلى اتباع سياستها المعروفة المتمثلة في شن الهجمات دونما سند من الحقيقة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبدلا من استلهام المبادئ الأساسية للأمم المتحدة - وهي السلم والتعاون وحُسن الجوار - راح وزير خارجية ألبانيا يسيئ استخدام منبر الجمعية العامة في الإدلاء ببيان ينضح بالعداوة ويغص بالادعاءات الزائفة والتهديدات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المجاورة لبلده. وبذا تدلل ألبانيا مرة أخرى على أنها لم تتخل مطلقا عن طموحاتها التي تدفع بها إلى تحقيق أهدافها السياسية الرئيسية على حساب جيرانها. وإن ألبانيا باتباعها لهذه السياسة لا تعرقل فقط قيام علاقات طيبة مع كل جيرانها، بل تمثل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في منطقة البلقان.

وفي المرحلة الراهنة من عملية السلم التي تم فيها التوصل إلى اتفاق في جنيف وفي نيويورك بشأن المبادئ والترتيبات الدستورية ووقف إطلاق النار في البوسنة والهرسك، رحب المجتمع الدولي بأسره، وعلى رأسه الأمم المتحدة، بالجهود التي بذلتها مجموعة الاتصال والنتائج التي حققتها وبالدور البناء والسلمي الذي أدته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكذلك بالمساهمة الشخصية التي أسهم بها رئيس جمهورية صربيا، سلوبودان ميلوسيفتش. ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشكل عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق حل سلمي وعادل للأزمة اليوغوسلافية وأنها قدمت أكبر مساهمة من أجل تحقيق هذا الهدف. وألبانيا وحدها هي التي لا تعترف بهذه الجهود السلمية. فهي دائبة على المطالبة بالتدخل العسكري ضد الصرب كما أنها تصر على الإبقاء على الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، خلافا لمقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تعليقها جزئيا.

ومن الواضح أن الهدف الأساسي الذي أراد السيد سريقي تحقيقه هو محاولة التشكيك في السياسة السلمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتدويل قضية كوسوفو وميتوهيا. ومن غير المقبول إطلاقا ما تصر عليه ألبانيا من جعل عودة جمهورية يوغوسلافيا إلى المنظمات الدولية التي لا تشارك حاليا في أنشطتها ورفع الجزاءات المفروضة عليها مشروطين بحل ما يسمى بمسألة كوسوفو وميتوهيا. وقد أعطت ألبانيا بفعلها ذاك دليلا بيِّنا على أنها لا تزال تتدخل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتشارك في الأنشطة المعادية ليوغوسلافيا في المحافل الدولية.

وقد أثبت السيد سريقي مرة أخرى أن القضية الأساسية للسياسة الخارجية لألبانيا هي مساندة الانفصاليين في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا وجمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية. وألبانيا هي البلد الوحيد في العالم الذي اعترف بالشيء الذي لا وجود له والذي يسمي نفسه "جمهورية كوسوفو". وقد أقدمت ألبانيا على هذا تحقيقا لهدفها التوسعي: وهو تفكيك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بالتشجيع على انفصال كوسوفو وميتوهيا ثم ضمهما فيما بعد من جانب ألبانيا.

أما الادعاءات التي رددها السيد سريقي بشأن تعرض أفراد الأقلية القومية الألبانية للتعذيب وللقمع من جانب الشرطة والتطهير العرقي وبشأن إلغاء الاستقلال الذاتي لكوسوفو وميتوهيا فهي ادعاءات عارية تماما من الصحة ولا سند لها على الإطلاق. فمن المعروف جيدا أن مقاطعة كوسوفو وميتوهيا تتمتع بمركز مضمون دستوريا يجعلها مستقلة إقليميا في إطار جمهورية صربيا. ويضمن دستورا صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للأقلية القومية الألبانية الحماية التامة لحقوق الإنسان وحقوق الأقلية الخاصة بها وفقا لأرفع المعايير الدولية.

والقضية الحقيقية لكوسوفو وميتوهيا ليست هي الانتهاك المدعى لحقوق الإنسان للأقلية القومية الألبانية كما يزعم السيد سريقي، بل هي أن أفراد الأقلية القومية الألبانية لا يمارسون الاستقلال الذاتي والحقوق المنصوص عليها في الدستور بفعل الضغط الواقع عليهم من زعمائهم الانفصاليين وبالدعم المباشر من جانب ألبانيا. وهم في هذا الإطار يقاطعون الانتخابات والمؤسسات السياسية لجمهورية صربيا، ويقاطعون جزئيا نظام التعليم والوقاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك، دأبت يوغوسلافيا على السعي إلى إقامة حوار مباشر وإلى التوصل إلى اتفاق ديمقراطي مع الأقلية القومية الألبانية عن طريق المؤسسات الشرعية للنظام وإلى إيجاد حلول للمسائل المعلقة. والشرط الوحيد في هذا الصدد هو أن يحترم أفراد الأقلية القومية الألبانية الإطار الدستوري لجمهورية صربيا. ونظرا إلى ما يتلقونه رسميا من دعم وتشجيع من ألبانيا، فإنهم يرفضون حتى الآن أن يفعلوا ذلك. ولذا فإن تصرف السيد سريقي كان سيكون بنّاء بدرجة أكبر بكثير لو أنه حث أفراد الأقلية القومية الألبانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن يمارسوا جميع حقوقهم المضمونة دستوريا.

ويرد بيان تفصيلي للحالة الحقيقية في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا ونطاق حقوق الإنسان الممنوحة للأقلية القومية الألبانية في المذكرة المتعلقة بأعمال تحريك الأقلية القومية الألبانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمآرب سياسية (A/50/96، المرفق) وفي وثائق أخرى قدمتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة وإلى سائر المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة. وفيما يلي بعض فقط من البيانات التي تعكس على وجه الدقة الحالة السائدة في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، والتي تشهد على سخافة الادعاءات التي رددها السيد سريقي هو وأبواق الدعاية الألبانية.

وتبلغ نسبة أفراد الأقلية القومية الألبانية العاملين في القطاع الاجتماعي في كوسوفو وميتوهيا ٦٠ في المائة من عدد الموظفين في هذا القطاع البالغ ٠٠٠ ١٢٠ موظف. وتزيد نسبتهم بين موظفي القطاع الخاص عن ٩٥ في المائة. وبعد فترة من المقاطعة، بدأ أفراد الأقلية القومية الألبانية يستخدمون مرة أخرى

الخدمات الصحية المتاحة في المؤسسات الطبية. وينتظم الأطفال الألبانيون في مدارس ابتدائية يجري التعليم فيها باللغة الألبانية. كما أن للأقلية القومية الألبانية القسم الخاص بها في كل من أكاديمية العلوم، ومسارح المحترفين والهواة، ورابطات الفنانين والكتاب والموسيقيين، فضلا عن أكثر من مائة من الجمعيات الثقافية والفنية. أما "قسم الدراما" الألباني في المسرح الوطني في بريستينا فيقدم أعماله باللغة الألبانية. وتبث إذاعة وتليفزيون بريستينا برامج منتظمة باللغة الألبانية، كما تصدر ٢٢ صحيفة ومجلة في المقاطعة باللغة الألبانية.

وهناك خمسة أحزاب سياسية رئيسية لأفراد الطائفة القومية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا. وجميع هذه الأحزاب مسجلة رسميا، ولها أماكنها الخاصة بها، وبعضها يصدر الصحف والمجلات الخاصة به. وهناك أيضا رابطة نقابات العمال المستقلة التي تقتصر عضويتها على أفراد الطائفة القومية الألبانية. وقد رفضت هذه التنظيمات كلها المشاركة في المؤسسات الشرعية مع أنها كانت ستضطلع بدور بالغ الأهمية في مداولات تلك المؤسسات وعمليات صنع القرارات فيها.

وتعمد ألبانيا إلى إساءة استغلال مأساة اللاجئين الصرب المطرودين من جمهورية كرايينا الصربية من جراء العدوان الغاشم الذي شنه الجيش الكرواتي، كي توجه اتهامات جديدة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فمن مجموع الصرب الذين أخرجوا قسرا من كرايينا البالغ ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، لم يعط ملجأ مؤقت في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا إلا لحوالي ٠٠٠ ٧ شخص. ومن الحمق والإجحاف ادعاء أن هذا العدد الذي لا يذكر، مقارنا بما مجموعه ٠٠٠ ٩٠٠ ١ من الألبانيين والصرب والمونتنغريين والرومانيين والأتراك وغيرهم، يمكن أن يخل على أي نحو بالهيكل الديموغرافي للمقاطعة. ويصف السيد سريقي إيواء هؤلاء اللاجئين الصرب بأنه الخطر الذي قد يحدث انفجارا يمكن أن يضع موضع الشك جدوى السياسة السلمية التي انتهجتها حتى الآن الأقلية القومية الألبانية. أفليس هذا دعوة من السيد سريقي إلى شن الحرب مرة أخرى في كوسوفو وميتوهيا؟ ولا بد للسيد سريقي أن يعلم أن جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لهما الحق السيادي الذي يخول لهما توطين اللاجئين الصرب في أراضيهما بأسرها، وأن هـــذا لا يمكن بأي حال أن يخل بالهيكل الديموغرافي في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا التي ظل الانفصاليون الألبانيون يمارسون فيها لسنوات سياسة التطهير العرقي للصرب والمونتنغريين.

وإن ألبانيا بتوجيهها هذه الادعاءات المجحفة، لـَتقر بالفعل بأنها تتطلع إلى إنشاء دول نقية عرقيا، وهي نزعة لا تتسم بها إلا النظم الشمولية. وعلاوة على ذلك، فإن ألبانيا رغم تشدقها بأنها حامية الأقلية القومية الألبانية وتشجيعها للنزعة الانفصالية في كوسوفو وميتوهيا، لا تعترف بحقوق الأقليات القومية في إقليمها هي، بما في ذلك الصرب والمونتنغريون والغورانشيون. بل إنها تنكر أصلا وجود هذه الأقليات وتحرمها من جميع حقوقها وحرياتها الثقافية والدينية. فهذه الأقليات محرومة على سبيل المثال من الحق في الاستعمال الرسمي للغاتها الأصلية في المدارس والصحف وفي الإذاعة والتليفزيون. ويجرى انتهاك الآثار الصربية ومصادرة ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وفي الآونة الأخيرة، شددت الشرطة الضغط الذي

يمارس على أفراد الأقليتين الصربية والمونتنغرية القاطنين حول مدينة سخودير بهدف طردهم من ديار أسلافهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وإعطائها للألبانيين.

ويأتي هذا الهجوم الشرس الذي شنه مؤخرا السيد سريقي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد عدد من المبادرات اليوغوسلافية البنّاءة تجاه ألبانيا، استهدفت إقامة الحوار وترتيب اجتماع بين وزيري خارجية الدولتين. ومن المؤسف أن الشروط غير المقبولة العديدة التي وضعها الجانب الألباني حالت دون حدوث هذا الحوار. بيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقف على أهبة الاستعداد لتطوير علاقات حُسن الجوار مع جميع الدول المجاورة بما فيها ألبانيا، على أساس من المساواة وعدم التدخل والاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية. وتعتقد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن الحوار هو الأسلوب الصحيح لتطبيع العلاقات المتبادلة وتوطيد علاقات حُسن الجوار بين بلدينا، وهو ما يمكن أن يسهم في تعزيز السلم والاستقرار في منطقتنا.

- - - - -